المخاطـــر المصرفيـــة

1. مفهوم المخاطر المصرفية:

1. تعريف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية مستقبلية لتعرض البنك لخسائر غير متوقعة.
2. و تعرف علىّ أنها احتمال حدوث الخسارة بشكل مباشر أو غير مباشر.
   - مباشرة في الخسارة في رأس المال
   - مباشرة في الخسارة في رأس المال فمباشرة عن طريق القيود التي تحدد و تضبط عمل المصرف و قدرته على إستغلال الفرص المتاحة في السوق استغلالا أمثلا و هي ترتبط ببيئة العمل المصرفي.
3. و تعرف على أنها (المخاطر المصرفية) مقياس نسبي لتقلبات عائد التدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها مستقبلا.
4. و هي أداة من خلالها يمكن قياس درجة التأكد.

2. أنـــــواع المخاطـــر المصرفيـــــة:

يمكن تقسيم المخاطر المصرفية الى

1. مخاطر مالية
2. مخاطر التشغيل

<u>أولا: المخاطر المالية:</u>

و هي المخاطر المرتبطة بأداة الموجودات و المطلوبات و فيها:

1. **مخاطر الإئتمان:** المخاطر الإئتمانية ناتجة عن عدم قدرة العميل(المدين) بالوفاء بإلتزاماته المالية تجاه البنك في الموعد المحدد و نتيجة عدم قدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء.
2. **مخاطر السيولة** : ترجع مخاطر السيولة بالأساس الى عدم قدرة البنك على توفير السيولة الكافية لمجابهة الاحتياجات(السيولة) و تنتج عن:

أ- سوء إدارة البنك للسيولة أو عدم الحصول على السيولة بتكلفة معقولة و هذا ما يسمى مخاطر تمويل السيولة

ب-تعذر و صعوبة بيع الأصول في الوقت الازم و هذا ما يسمى مخاطر بيع الأصول.

ت-عدم التناسب بين الأصول و الإستخدامات من حيث أجال الإستحقاق.

ث-تحول غير منتظر في سلوك المودعين (السحب المفرط)

ج- عدم قدرة البنك في ادارة السيولة (المفاصلة بين الربحية و السيولة)ّ إذا كان البنك لا يستطيع السيطرة على مصادر الودائع فإنه يستطيع السيطرة على استخدامات الودائع و هذا للوقاية من السيولة.

ح- حالة الركود الإقتصادي

خ- (الالتزامات المالية هي الدين و فوائده)

د- الأزمات المالية الحادة في الأسواق المالية

3-**مخاطر سعر الفائدة:** (هامش الربح) في البنوك الإسلامية و تنتج عن مخاطر سعر الفائدة عن إختلاف سعر الفائدة من خلال مدة القرض بالنسبة للمقترضين أو المقرضين(إقتراضا أو إقراضا) مما يؤدي الى خسائر ناتجة عن الإقتراض عن بعد أعلى من السعر الذي تم الإقتراض به.

و يمكن ارجاع ذلك الى التفاوت الزمني في الآجال و هو الفرق بين سعر الفائدة الحاضر و الأجل(تسمى مخاطر الأساس) أو عدم التأكد من الدخل المستقبلي و مخاطر أدوات الخيارات(مخاطر التقييم)

4-**مخاطر السوق:** و هي الخسارة التي يمكن أن تحدث جراء التغيرات في القيمة السوقية للأصول الغير متوقعة و يمكن ذكرها إجمالا فيما يلي:

أ-**مخاطر الأسعار الأصول الحقيقة(سلع):** يتعرض البنك لخسائر غير متوقعة إذا انخفضت أسعار السلع التي تكون لديهكضمان مقابل تسهيلات أو قروض و تزيد في حدة البنوك الإسلامية عن التقليدية.

ب- **مخاطر الأصول المالية (الإسلامية):** انخفاض الغير متوقع في الأوراق المالية تؤدي الى تحقق خسائر للبنك سواء هذه الأوراق كان يملكها أو لديه على سبيل الضمان فينخفض قيمة الضمان تبعا لذلك. و تسمى في بعض المراجع مخاطر التسعير

ج-**مخاطر أسعار الصرف:** و تنتج عن تقلب أرصدة البنك من العملات الأجنبية الناتجة عن إختلاف أسعار الصرف للعملات المختلفة و هي خسائر غير متوقعة ناتجة عن الاختلال بين قيمة العملات الأجنبية و العملة الوطنية.

<u>ثانيا مخاطر التشغيل:</u>

و هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية أو المهنية أو التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها و تنجم أيضا عن الحوادث الداخلية في البنك أو المخاطر القانونية و التي اعتبرتها إتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءا من مخاطر التشغيل و نذكر منها:

1-**الإحتيال المالي:** الإختلاس أو الرشوة أو ضياع مصالح البنك نتيجة تواطؤ الموظفين.

2-مخاطر الأخطاء البشرية للموظفين المقصودة و الغير مقصودة الناتجة عن الإهمال و التسيب و اللا مبالات و قلة الخبرة.

3-**مخاطر التزوير:** مثل تزوير الشبكات, الوثائق.

4-**تزييف العملات:** تزوير و تزييف العملات

5-**السرقة و السطو:** تعرض البنك للسرقة

6-**المخاطر الناجمة عن سوء إستخدام الأجهزة التقنية:** مثل أجهزة الصرف الآلي

7-**مخاطر ناتجة عن الجرائم الإلكترونية:** و التوسع في إستخدام التقنيات و عدم القدرة على التحكم فيها مثل بطاقات الإئتمان و الأنترنات,الهاتف.....الخ

8-**مخاطر تعطل الأجهزة و البرامج التقنية في البنك**

9-المخاطر القانونية:

- و هي المخاطر الناتجة عن أخطاء العقود و المستندات و الوثائق
- المخاطر الناتجة عن عدم فعالية النظام القضائي
- المخاطر الناتجة عن أخطاء في التأخر في الإجراءات القانونية عن مواعيدها
- المخاطر الناتجة عن مخالفة في الإتفاقيات و القوانين مثل مكافحة غسيل الأموال, تحويل العملات.....إلخ

10-المخاطر السياسية:

و هي المخاطر الناجمة عن عدم توفر الإستقرار السياسي و الأمني و التقلبات في التوجهات و الاستراتيجيات الإقتصادية الكبرى من قبل النخب السياسية(الحرية الإقتصادية, التقييد بحماية الاستثمارات الداخلية و الخارجية, نقل رؤوس الأموال- الإستثمار و حريته داخليا-العملة -التأميم, الإظطرابات الداخلية.....لخ) هذه داخليا. أما خارجيا فهي المخاطر الناتجة عن التأثيرات العولمة و تدخل المنظمات الدولية و مجلس الأمن و الأمم المتحدة مثل قرارات المقاطعة لدولة أو مؤسسة, الحصار الإقتصادي